

من أجل مقارنة إفريقية لمكافحة الإرهاب

أ . أعمار عمورة - جامعة الجزائر - 3

مقدمة :

تعد إشكالية إيجاد نطاق محدد لحصر الظاهرة الإرهابية- بشكل عام كظاهرة- من الصعوبات التي يواجهها أية مختص في الدراسات الأمنية، بسبب نتيجة التصادم في تحديد الأهداف والقيم والإيديولوجيات بين المجتمع والدولة، وهي في حقيقة الأمر ظاهرة معقدة جدا، خاصة إذا كان موضوع الدراسة متعلقا بالمجال الجغرافي للظاهرة في القارة الإفريقية، وهذا يرجع إلى صعوبة تحديد بدايتها وتتبع مسارها، وهو الأمر الذي جعل التعرض لتدابير مكافحتها يأخذ منطلقات متعددة ومختلفة، وما يؤدي إلى تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في القارة السمراء، وبقيّة المجتمع الدولي والبطء في التعامل معها ويقلل من فاعلية مواجهتها.

وتمثل الظاهرة الإرهابية تهديدا خطيرا وداهما لأمن القارة الإفريقية وإستقرارها، وإيجاد بيئة من التوترات والأزمات التي تقلص بدورها إمكانية تحقيق التنمية والتقدم و مواجهة الحاجات الإفريقية من الغذاء والصحة والأمن، وتجد هذه الظاهرة مصادرها في العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، سواء أكانت داخلية أو خارجية، وتشكل طبيعة الدولة وبنائها ومكوناتها وممارساتها وعلاقتها مع مكونات مجتمعتها، وكذلك نمط الهندسة السياسية والدستورية فيها، حيث ضعف القدرة الاستيعابية لمكوناتها الإجتماعية، التي تقصي مكونات أساسية في مجتمعاتها. وكذلك ضعف كفاءة الدولة في إفريقيا عن الإستجابة لحاجات مواطنيها، وسلوكها الذي لا يراعي العدالة والمساواة بين مواطنيها، وهذا ما يشكل حالة من الشعور بالغبن والكراهية بين المجموعات الإجتماعية، ومن ثم التناحر والصراع على الموارد وعلى السلطة، وفي كثير من الأحيان تلجأ الفئات التي تشعر بالإقصاء إلى ممارسة العنف، أو تشكيل الخلايا الإرهابية .

كما تجد هذه الظاهرة مصادرها في سوء التسيير، وضعف الأداء الإقتصادي والتنمية الحقيقية التي من شأنها تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، لأن الإقتصادات الإفريقية مازالت متخلفة وتتميز بزراعة تقليدية، ومازال الإقتصادي الزراعي والتعديني والمواد الأولية وتصديرها هي مقومات هذه الإقتصادات، و كذلك غياب صناعة وقاعدة صناعية حديثة وقوية، من شأنها استيعاب الأيدي العاملة وحل معضلة البطالة .

والواقع أن الظاهرة الإرهابية ليست وليدة العوامل الإفريقية وحدها، ولكن تتضافر مجموعة من العوامل الوطنية والقارية والدولية، وقد تشكل بيئة حاضنة لها في هذه القارة، حيث لعبت فيها المصالح الدولية أدوارا كبيرة في صناعتها أو دعمها أو تحريكها، مما جعلها تمثل الفوضى والتوترات والصراعات، ومرتعا للمصالح الخارجية، وعلى رأسها تجارة السلاح والبحث عن المواد الأولية والأسواق^(*)، ولا يخفي على المهتمين ما تتوفر عليه القارة من ثروات طبيعية كالبتروول والأورانيوم والمعادن الأخرى .

ويضاف الى المصادر السابقة مشكلات الحروب الأهلية والمجاعة والمشكلات البيئية والنزاعات والتدخل الأجنبي وانتهاكات الحقوق الإنسان والتميز الإجتماعي وهي الوضعيات التي شكلت أرضية خصبة لتنامي الظاهرة والإرهابية، ومما ساعد على ذلك غياب سياسات جماعية فاعلة في تقييم مصادرها وأخطارها على الأمن والإستقرار الإجتماعي والسياسي للقارة وللعالم .

من الملاحظ، أن طابع الحالة الإفريقية اليوم قد تأثر وبشكل جلي بالإرهاب وإنعكاساته في أنحائها، وبالخصوص في ساحلها و غربها ووسطها وشرقها، حتى ولو إختلفت درجاتها، وخير مثال على ذلك ظهور حالات دول هي في طريق الفشل، وأخرى تعد منهارة كما يصفها البعض، وذلك بسبب وجود الجماعات الإرهابية، فهناك دولة الصومال المنهارة و دولة ليبيا، كما تعاني دولة مالي من عدم قدرة بسط سلطتها على كامل ترابها، وهذا ما يجعل هذه الظاهرة محل إهتمام الدارسين والمقررين.

ومن ثم، يتوجب طرح الأسئلة المتعلقة بالعوامل المؤدية إلى بروز هذه الظاهرة في إفريقيا؟ وما هي إنعكاساتها على التنمية والأمن والإستقرار فيها؟ وما مدى فاعلية السياسات الإفريقية في مواجهتها؟ وما مدى كفاية الآليات المسخرة لديها لمكافحة الظاهرة في إطار الاتحاد الإفريقي؟.

أولا - الظاهرة الإرهابية : بين تعدد التعاريف وإشكالية المفهوم .

يعد مفهوم الإرهاب مفهوما غامضا ومراوغا ويثير كثيرا من الجدل والنقاش في الأوساط الفكرية العالمية ولدى المهتمين والممارسين، ويكمن مرجع الاختلاف في تحديد المصطلح في تعدد صور الظاهرة وآلياتها، وتضارب المصالح السياسية والتحيز الإيديولوجي، والزوايا التي ينظر منها إلى الأحداث والوقائع، وتقدير العمليات التي يقوم بها الأفراد والجماعات تجاه الغير، سواء أكان هذا الغير فردا أو دولة، وكذلك ما تقوم به الدول بعضها تجاه البعض الآخر من سلوكات عنيفة، أو ما تقوم الدول تجاه أفرادها أو أفراد غيرها من أساليب قسرية وإكراهية، واختلاط كل ذلك بمفاهيم المقاومة والدفاع الشرعي والتدخل الإنساني وهكذا أضفى تجتمع هذه العناصر كلها مزيدا من الغموض على تحديد مفهوم الإرهاب وتعريفه .

لقد حاولت أطراف غربية متحيزة ربط الإرهاب بالإسلام، و حاولت قراءة الأحداث العنيفة في العالم وفي إفريقيا من خلال هذه الرؤية، وهذا ما جعل تحديد المفهوم مختزلا وقاصرا، ولا يفي بالغرض أو يستوعب الظاهرة فهناك أصولية مسيحية متطرفة ويهودية أصولية متطرفة وهندوسية وبوذية متطرفتان، وهناك دول عديدة متطرفة ومتعصبة، تمارس الإرهاب نحو أفراد المجتمع ومع كل المخالفين لتصوراتها^(*)، وهناك أمثلة لسلوكات عدة تتضارب وجهات النظر بشأن تصنيفها ضمن خانة الإرهاب، فهناك تعاريف تدرج ضمن مكوناتها، ولكنها بالمقابل تهمل ظواهر هي من صميم الظاهرة محل التعريف .

ويشترك الإرهاب مع بعض الأفعال غير المشروعة في وجود عوامل أو أسباب خارجية تجعل مسألة تحديده وتعريفه صعبة، إلا أنه ينفرد دون غيره من الأفعال غير المشروعة الأخرى في وجود مشكلة ذاتية مرتبطة بالمصطلح بحد ذاته، تجعل مسألة تعريفه أكثر صعوبة^(١)، فإذا كان لكل مصطلح مدلوله ومفهومه وعناصره ونطاقه وإذا كان

لكل جريمة أركانها وشروطها المحددة والواضحة، فإن ظاهرة الإرهاب كمصطلح وكجريمة تفتقر إلى كل المحددات، لذلك كان من الطبيعي أن تكون النتيجة المباشرة لهذا الواقع متمثلة في الحيرة و التخبط عند أول محاولة للبحث عن التعريف الإرهاب (*) .

وعليه، يمكن القول أن غموض مصطلح الإرهاب معطوفا على أسباب ذاتية أخرى، قد أدى إلى فقدان الإرهاب المفهوم القانوني، كما هو الشأن بالنسبة للجريمة السياسية عندما اعتبرت مستعصية على كل تعريف .

لذلك نجد أن غالبية الدول في محاولتها لتعريف الإرهاب كجريمة لها عناصرها أو بالأحرى لها أركانها الثلاثة المادي والمعنوي و القانوني، قد سلكت في قوانينها الداخلية إتجاهين لسد فراغ عدم وجود المفهوم القانوني، وهما الإتجاه المادي والإتجاه الغائي، فكان التعريف الذي ركزت فيه على جانب واحد وأهملت الآخر، فتمثلت النتيجة الأولى في أن الإرهاب ليس إلا مجموعة من الأفعال التي تجرمها القوانين الوطنية، أما النتيجة الثانية فقد أظهرت أن كلا هذين الإتجاهين قد تعرضا - بسبب قصرهما وعدم شمولهما كل جوانب الجريمة - إلى الكثير من الإنتقادات التي كانت في محلها، لأنه وبكل بساطة ليس هناك من معيار واضح وثابت ، سواء فيما يتعلق بالركن المعنوي، أو المادي للظاهرة الإرهابية .

إن حقيقة عدم إتفاق الدول على تعريف الإرهاب بسبب العديد من العقبات التي حالت دون ذلك و بخاصة تلك المتعلقة بالسياسة والإعتبارات السياسية، وعلى ضوء الاختلاف على عناصر معينة في التعريف أدخلت المنظمات الدولية والإقليمية في سجال، مما جعل الإرهاب يستخدم كآلية من آليات السياسات الخارجية للدول الكبرى .

ولقد عرفت منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمرها المنعقد بالجزائر عام 1999م، العمل الإرهابي على أنه : " أية فعل ينتهك القوانين الجنائية لأية دولة ،هي طرف أو لأحكام هذه الإتفاقية والذي من شأن هذا الفعل جعل الحياة في خطر، أو الوحدة الترابية أو حرية أي شخص أو أية جماعة من الأشخاص، أو يسبب ضررا أو موتا لتلك الفئات، أو يسبب ضررا للملكية الخاصة أو العامة أو الموارد الطبيعية أو البيئية أو التراث الثقافي ويستهدف إلى تهريب، وضع في حالة خوف، أو إكراه أو إرغام أو إستمالة أية حكومة، أو جسد أو مؤسسة أو عامة الناس أو أية شريحة منهم، للقيام أو الإمتناع عن عمل أي نشاط أو لتبني أو ترك وجهة نظر معينة، أو العمل طبقا لبعض المبادئ أو تعطيل أي مرفق عام، و التخلي عن أية خدمة أساسية للجمهور، أو خلق خطر عام أو إيجاد تمرد عام في أية دولة" (ii) .

وكذلك يمكن إعتبار أي نشاط من شأنه تقوية ودعم و تشجيع ومساعدة وتمويل وتوجيه وتحريض وتهديد أو القيام بأي عمل تأمري، أو تنظيم أو النيل من أي شخص، وكل ذلك بقصد إقتراف أي فعل يندرج ضمن تلك الأعمال المشار إليها في البنود السابقة، ويستثني التعريف الأعمال القتالية التي تخوضها الشعوب والتي تتوافق مع مبادئ القانون الدولي، وهي تستهدف التحرر وتقرير المصير، وتتضمن المقاومة المسلحة ضد الاستعمار والاحتلال والعدوان وهيمنة القوى الخارجية، فهذه لا تندرج ضمن الأفعال الإرهابية .

ثانيا - التهديدات الإرهابية في إفريقيا .

يولد الإرهاب في سياق محلي أو إقليمي أو دولي مساعد، حيث تتوفر له جملة شروط ذاتية وموضوعية، تهيئ لبروزه أو تساعد على تفاقمه وتزايد تأثيره، وهكذا يظهر في بيئة يكتنفها الصراع والفوضى وانعدام المعايير أو عدم احترامها، ويظهر عندما تصاب الدول بحالة من الفراغ، والذي يعني الوهن والشلل في إدارة الشأن العام وفض النزاعات، وعدم القدرة على الإستجابة لمدخلات البيئة، أو التلكؤ في معالجة الطلبات، وتركها تتكدس وتتكتف لتصل إلى درجة الضغوط المفضية إلى عجز النظام، وهو ما يجعل الأمور تفلت وتسبب في غياب سلطة الدولة في مجالات من الحياة العامة وانحصارها عن مناطق من التراب الوطني .

ويبرز الإرهاب حينما تتضارب مصالح العصب الحاكمة، وينعدم الولاء للوطن ويحل محله الولاء للعصبة أو القبيلة أو الطائفة أو العرق أو المذهب أو الجهة أو الفئة، كما تساعد الإنقسامات السياسية والإجتماعية والدينية الحادة على بروز ظاهرة الإرهاب، وكذلك مع التعصب المقيت للمذاهب والأهواء والإيديولوجيات، ويضاف إلى ما سبق ضعف الأداء الحكومي والمؤسسي، في المجال الاقتصادي والصحي و التعليمي والسياسي .

كما يبرز الإرهاب في البيئات التي تفتقر إلى إحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وكرامته، والإفتقار إلى قنوات التعبير الحرة، والتعددية الفكرية والسياسية، وغياب مجتمع أهلي أو مدني منظم وفاعل، كما تساعد البيئات التي تنعدم فيها المساواة، ويفتقر حكامها إلى الشرعية، وتغيب القواعد الضابطة والشفافة لإدارة عملية تغيير النخب والتداول السلمي على السلطة، وإحترام مبدأ الاحتكام إلى الغموض، بشأن نتائج صناديق الانتخاب على بروز ظاهرة الإرهاب وتقويتها ونشرها، ويلعب الفقر والتمايز الإجتماعي والطبقي والأمية، وضعف الوازع الديني، والتعصب والتطرف والغلو في الدين والمذهب، والتدين المغشوش والتعصب للهوى إلى نمو الإرهاب وتزايد معتنقيه⁽ⁱⁱⁱ⁾ .

وعليه، يمكن القول إن الإرهاب يبرز وينمو حيث تغيب أو تتقلص الديمقراطية السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وتغيب ثقافة التعايش والتبادل الحر للأفكار والتصورات، وتلخص الحالة الإفريقية مكونات البيئة المرضية السابقة، حيث الفقر والأمية، والإنقسامات السياسية والإجتماعية الحادة، وإستشراء الفساد، وضعف الولاء الوطني، والتسلط السياسي، وغياب ثقافة التعايش، وافتقار إفريقيا إلى مؤسسات تقليدية راسخة وفاعلة في إدارة الشأن العام، وتحقيق أداء اقتصادي وسياسي واجتماعي يضيف عليها قدرا من الاحترام والهيبة .

بل إن حالة العجز التي تصاحب الدولة الإفريقية أوجت إلى أفرادها الشعور الراسخ بغيابها أو عدم أهميتها، لقد أشارت تقارير عدة في تسعينيات القرن الماضي إلى أن ثلث الدول الإفريقية جنوب الصحراء لم تكن قادرة على ممارسة السيطرة والسلطة على أقاليمها الريفية، أو أن تبسط سيطرتها على حدودها، حيث تشكو هذه البلدان من ضعف الدولة وأدائها^(iv) .

ومن أهم أسباب تفاقم الظاهرة الإرهابية في إفريقيا هو انتشار الأسلحة، والاتجار في المخدرات، و انتشار وسائل الاتصالات و كثافتها، وسرعة التنقل، وبزوغ الشعور القومي وإشتداده، و صعود الحركات الانفصالية، والهجرات الجماعية، و الجرائم الدولية المنظمة، ونشوء حركات دولية متعصبة تحت شعارات قومية أو دينية أو إيديولوجية تسعى إلى التمكين لمعتقداتها وتحقيق مآربها .

و قد إتخذت الحركات الإرهابية في إفريقيا أشكالاً متنوعة في تحقيق أهدافها، و تنوعت أساليبها و مستويات قوتها، وهناك عنصر مهم تجدر الإشارة إليه، وهو أثر العوامل الخارجية في تغذية الأعمال الإرهابية في كثير من الدول الإفريقية، حيث تقوم قوى أجنبية، في شكل دول أو جماعات أو أفراد أو تنظيمات دينية أو إيديولوجية أو سياسية أو مصلحة^(v)، بدعم قوى وجماعات إرهابية تخريبية للضغط على حكوماتها لتقديم تنازلات معينة، أو إرغامها على الانسحاب أو الامتناع عن تنفيذ سياسات محددة، وما قام به مجلس الكنائس العالمية من دعم للحركات الانفصالية في جنوب السودان لخير مثال على ذلك، وكما أن المساعدات التي قدمتها بعض البلدان الخليجية للمنظمات الإرهابية و التخريبية و بالخصوص في الجزائر في عقد التسعينيات ما يزال مثالا في الأذهان ، وتلعب المنافسات والصراعات بين الدول الإفريقية أدوارا مؤثرة وسلبية في إستغلال القوى المحلية والإقليمية لزعة الإستقرار السياسي والإجتماعي في بلدان القارة.

بالإضافة إلى الإستخبارات العالمية التابعة للقوى الكبرى وإسرائيل، وما تقوم به من شراء ذمم و تجنيد حركات إرهابية لزعة استقرار الحكومات الممانعة، يمكن القول إن الإرهاب بمفهومه الحديث قد إقترن في إفريقيا بالحمولات الإستعمارية، التي كانت تستولي على ممتلكات السكان الإفريقيين و تختطف القادرين على العمل و تنقلهم إلى القارة الجديدة (أمريكا) لتشغلهم كعبيد في الفلاحة و المناجم والأعمال الشاقة، كما أن ظاهرة الإرهاب في فترة الإستقلال عضدتها بيئة مليئة بالأمراض الإجتماعية، حيث الفقر والامية، والإنقسامات الإثنية والميراث الإستعماري المتعلق بالتقسيمات السياسية الحدودية، وكذلك بفعل التغلغل الخارجية المذهبية والإيديولوجية والسياسية و تأثيرات مظاهر العولمة و التطورات التكنولوجية، و قد شهدت القارة الإفريقية أعمالا إرهابية كثيرة، تركت مآسي بشرية وخسائر مالية وإنهيارات إقتصادية وإجتماعية وسياسية أودت بالإستقرار الإجتماعي والسياسي لدول عدة .

وتطورت التهديدات الإرهابية في إفريقيا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م والتي أخذت أبعادا خطيرة تمثلت في^(vi) :

- بقاء وثبات نفس الإشكالية الصادرة عن التهديدات الإرهابية التي كانت في فترة ما قبل هجمات 2001م .
- لقد سرعت هذه الأحداث من تداخلات هذه الظاهرة، و أولت الاهتمام بها أكثر من ذي قبل .

حيث مثلت هذه الأحداث نقطة تحول في تطور الإرهاب حيث أدت إلى الانتقال إلى نوع خاص وحصري من الإرهاب وهكذا أنتجت البيئة الدولية الجديدة بعد هذه الهجمات تنظيمات إرهابية ذات طابع عنقودي في التنظيم بدل الهرمي، مما يصعب معه عملية القضاء على رأس هذا التنظيم، إذ يمكن لهذه التنظيمات استبدال زعيمها بطريقة تلقائية وفقا للتوازن العنقودي داخل هذه المنظومة العنكبوتية، ضف إلى ذلك أنها قد وفرت الخلايا النائمة المجهولة في بعض الدول الإفريقية، وهي الخلايا التي تمثل عنصر مفاجأة لأجهزة المخابرات والأمن في البلدان المستهدفة^(vii) .

إضافة إلى ذلك فهي وتعمل هذه التنظيمات الإرهابية على تغذية الانقسامات داخل الجماعات الإثنية كحالة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي، أو مشكلة الأقليات في منطقة البحيرات العظمى، وكذلك قضية الأقباط في مصر ومشكلة المسلمين والمسيحيين في نيجيريا ومشكلة السود والبيض في جنوب إفريقيا^(viii).

وقد اتخذ التهديد الإرهابي في إفريقيا حسب تقرير الإتحاد الإفريقي لسنة 2014، خلال العقد المنصرم أبعادا مطردة، حيث أضحت أقاليم كانت بالماضي لا تولي الاهتمام الكافي لخطورة الإرهاب، أو كانت تعتبر في منأى عنه، هدفا للإرهابيين. وفي الفترة ذاتها، انتشر التهديد الإرهابي من شمال إفريقيا وشرقها إلى غرب القارة ووسطها وأصبح يشمل منطقة الساحل التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر المحيط الهندي.

وبينما تم إحراز تقدم كبير في التعامل مع التهديد الإرهابي على الصعيدين الدولي والقاري، هناك إدراكا متزايد بأن التهديد الإرهابي الذي تواجهه القارة حاليا هو تهديد معقد. ويتأكد ذلك في منطقة الساحل حيث أن الاتجار بالمخدرات والسلاح، وتهريب البشر، والخطف مقابل الفدية، والانتشار غير المشروع للأسلحة وغسيل الأموال هي كلها أنواع من الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي أصبحت متداخلة مع نشاطات المجموعات الإرهابية ومصادر للتمويل حيث يؤثر هذا الوضع بشكل سلبي على أمن المنطقة واستقرارها.

ويمكن تصنيف التهديدات الإرهابية المحدقة بالقارة إلى مجموعة من الفئات والتي تشمل :

- الهجمات الإرهابية التي تستهدف المصالح الإفريقية .
- الهجمات الإرهابية التي تستهدف المصالح الغربية وغيرها من المصالح الأخرى .
- إتخاذ الأ رضي الإقليمية كملاذات آمنة .
- إتخاذ إفريقيا كمرتع للإرهاب ومصدر لتجنيد الإرهابيين وتمويل الإرهاب .
- إعتبار إفريقيا معبرا للإرهابيين وفضاء جيدا لجمع الأموال من شتى النشاطات غير المشروعة .

ويتجلى التهديد الإرهابي من خلال نشاطات المنظمات الإرهابية التالية في شمال إفريقيا وغربها وشرقها ووسطها والتي من أهمها : القاعدة في المغرب الإسلامي حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وفي شمالها و غربها؛ وبوكو حرام و أنصار المسلمين في بلاد السودان وفي نيجيريا والكاميرون؛ والشباب في شرق إفريقيا، وجيش الرب للمقاومة في وسط إفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أنه برزت مؤخرا مجموعات أنصار الشريعة في شمال إفريقيا .

واذ تواصل بعض هذه المجموعات العمل في إطار أجندتها المحلية، فهي تلتزم كذلك بأجندة أوسع نطاق بعد مبايعتها للقاعدة المركزية، و قد ترتب على ذلك تحول في الإستراتيجية المنتهجة والتي أصبحت تحاكي أنموذج القاعدة، إضافة إلى تسجيل تحول في الخطاب العقائدي وطرق التجنيد والتمويل وأساليب الدعاية، وأساليب العمل. وأصبح اللجوء إلى الهجمات الانتحارية و الأجهزة المتفجرة

ذات الصنع اليدوي، فضلا عن استخدام المراهقين والمعوقين كانتحاريين كما برز الخطف من أجل جني الفدية والاتجار بالمخدرات كمصدرين رئيسيين لتمويل المجموعات الإرهابية في إفريقيا .

ما زال جنوب غرب اتحاد المغرب العربي، أي غرب إفريقيا والساحل أكثر المناطق تأثرا بالنشاط الإرهابي في القارة، فبالإضافة إلى الكيانات المعروفة، فقد برزت إلى الواجهة مجموعتان، أولاهما مجموعة المرابطين التي تعد نتاج اندماج حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. وهما مجموعتان منشقتان عن القاعدة في المغرب الإسلامي ، وهما مجموعة الموقعين بالدماء وكتيبة المثلثين؛ أما الثانية فهي جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان المتفرعة عن بوكو حرام والتي تسعى لتنفيذ خطة إقليمية واسعة النطاق وتدعي أنها تحصل على التدريب من القاعدة في المغرب الإسلامي .و يبدو أن لكل هذه المجموعات علاقات مع القاعدة في المغرب الإسلامي و مجموعات أخرى مثل الشباب في الصومال وهي كلها تعمل كذلك في اطار أجنداث محلية.

ولقد ضاعفت بوكو حرام من وتيرة نشاطاتها الإرهابية و في غرب إفريقيا، وفي نيجيريا على وجه التحديد، وخاصة من خلال التفجيرات التي تستهدف المدنيين دون أي تمييز، والهجمات التي تطال قوات الأمن ، و تدمير الممتلكات والبنى التحتية العامة، وهو ما يترتب عنه حركات نزوح كبيرة، و تتعاطى هذه المجموعة كل أنواع النشاطات الإجرامية لتمويل عملياتها، حيث أنها تلجأ إلى الخطف كوسيلة لإجبار الحكومة النيجيرية على إطلاق سراح أعضائها المحتجزين في السجون النيجيرية، و مما يعكس بجلاء أهمية التحدي الذي تشكله نشاطات الإجرام لبوكو حرام، خطف أزيد من مائتي (200) فتاة من مدرسة في مدينة شيبوك، بولاية بورنو، في 14 أبريل 2014 ، وحوادث أخرى منها الهجوم الذي استهدف أواخر يوليو 2014، بلدة كولوفاتا في الكاميرون واختطاف 100 شخص ب : دورون باغا، وهي قرية قريبة من ضفاف بحيرة تشاد، وقد تمكنت القوات التشادية من إطلاق سراح 85 منهم حين اعترضت طريق مجموعة من الحافلات التي كانت تقل الرهائن.

وفي شرق إفريقيا لا يزال الشباب يشكلون أهم تهديد إرهابي، خاصة في الصومال وكينيا، فرغم طردهم من المدن، ما يزال الشباب يحوزون على القدرة التي تمكنهم من شن هجمات ضد الحكومة الاتحادية الصومالية ومدنيين، وكذلك المنظمات الدولية وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم)؛ فضلا عن القدرة على توسيع نطاق حملتها الترهيبية خارج حدود الصومال، وفي بلدان أخرى من الإقليم. وقد تلقت كل البلدان المساهمة بالقوات في الاميسوم وهي كينيا، وأوغندا، وبوروندي، وجيبوتي، وإثيوبيا، سيراليون تهديدات من الشباب؛ و تتحمل كينيا الوزر الأعظم من الهجمات المنفذة إلى اليوم . وقد قام الشباب (بقيادة احمد غودانس)، بتوسيع المجموعة، وهي تسعى إلى ربط علاقات مع مجموعات جهادية عابرة للحدود الوطنية .

و يتبين أن أسلوب عمل الشباب واحد ولا يختلف في كل البلدان التي استهدفها .ويعتمد الإرهابيون على المطالب المحلية لاختراق المجموعات المحلية وتجنيد الشباب المحبط وتدريبهم على صناعة القنابل أو تنفيذ هجمات معقدة في الصومال قبل إرسالهم لتنفيذ عمليات في بلدانهم الأصلية، وفي بعض الظروف تشارك القاعدة المركزية في العمليات الرامية إلى إحداث خسائر فادحة، وذلك لإستقطاب الاهتمام الدولي، كما يمول الشباب عملياتهم من خلال مجموعة من الوسائل أهمها التجارة غير

الشرعية للفحم، و نظام ضريبي يفرضونه على رجال الأعمال الذين ينشطون في المناطق التي يسيطرون عليه فضلا عن عوائد القرصنة^(ix) .

ثالثا : الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب .

ما دامت صور الإرهاب وأشكاله ووسائله وأسبابه وأهدافه متعددة ومتنوعة، تبعا لمناطق وجوده و توطئه، فإن آليات مكافحته تقتضي المرونة والتنوع لتحقيق مستوى معتبر من الفاعلية والكفاية، وقد عمد الاتحاد الإفريقي إلى توفير آليات عديدة لمكافحة الإرهاب، وسد الطريق أمام توسع الأرض المنتجة له، حيث سخرت آليات سياسية وعسكرية وأمنية وإقتصادية وثقافية وقانونية لمواجهة هذه المعضلة، التي تهدد دول القارة ومجتمعاتها وإستقرارها الإجتماعي والسياسي .

ومع هذا التفافم المخيف للظاهرة الإرهابية التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا بالنسبة للأمن وعائقا أمام التنمية، تيقنت الدول الإفريقية أنه لابد من موقف وعمل مشترك وموحد لمواجهة تهديد هذه الظاهرة، ولتفعيل هذا الموقف .

قام الاتحاد الإفريقي ببناء سياسة أمنية تقوم على مجموعة من الأدوات من أهمها :

1- الأدوات التشريعية :

ويتعلق الأمر بإنشاء منظومة قانونية افريقية، تأخذ بعين الإعتبار حصر طبيعة التهديدات وضبط مساراتها وسبل معالجتها، ونجد في هذا الصدد :

أ- الاتفاقية الإفريقية لمكافحة ومنع الإرهاب :

تعتبر سنة 1999م نقطة مرجعية ومفصلية بشأن منع ومكافحة الإرهاب في القارة، إذ اعتمدت اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته، في الدورة العادية الخامسة والثلاثين (35)، لقمة المنظمة الإفريقية التي عقدت في الجزائر في جويلية 1999م، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 06 ديسمبر 2002م، التي وقعت عليها -آنذاك- 49 دولة من الدول الأعضاء على الاتفاقية ، في حين صادقت عليها 40 دولة، وتوفر الاتفاقية الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب على الصعيد القاري، ويحدد عددا من الجرائم الإرهابية ومجالات التعاون بين الدول، وتتضمن أحكاما تفصيلية بشأن تسليم المجرمين، والتحقيقات خارج أراضها والمساعدة القانونية المتبادلة^(x) .

كما تعهدت الدول المصادقة على الاتفاقية على مراجعة قوانينها الوطنية، ووضع العقوبات الجنائية على الأعمال الإرهابية، مع إعطاء الأولوية للنظر في التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى المعاهدات والصكوك الدولية ذات الصلة، وأكدت الدول الإفريقية المصادقة على الاتفاقية على تحسين القدرات لدوريات مراقبة

الحدود، وأن البلدان مطالبة بتطوير وتعزيز أساليب رصد وكشف الخطط أو الأنشطة المختلفة للمجرمين، كتجارة الأسلحة الخفيفة المنتشرة بحدّة في إفريقيا، وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة .

وقد اعتُمدت خطة العمل في اجتماع رفيع المستوى لحكومات الإتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا، والذي عقد في الجزائر في الفترة من 11 إلى 14 سبتمبر 2002م، حيث تهدف هذه الخطة إلى تعزيز التعاون بين البلدان المشكلة لهذا الإتحاد، قصد إيجاد سبل ملائمة و ناجعة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، من أبرز ما أكد عليه المجتمعون ما يلي :

- تعزيز قدرة البلدان على مراقبة الحدود، بما في ذلك إصدار وثائق السفر والهوية التي تحتوي على مميزات أكثر أمناً، وإقامة تربصات تدريبية للجمارك وحراس الحدود لضمان كفاءة وأداء عاليين لديهم .

- تحديث ومواءمة النظم القانونية والوطنية والإقليمية لمواجهة التحديات الملقة على عاتق دول الإتحاد الإفريقي .

- وضع الصبغ النهائية للصكوك الإفريقية لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.

- قمع جريمة فعل تمويل الإرهاب.

- تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإجرامية، ومراقبة كل تحركات الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية^(xi) .

ولقد تم اعتماد بروتوكول الاتفاقية المنظمة بشأن الوقاية ومكافحة الإرهاب من قبل الدورة العادية لمؤتمر الإتحاد الإفريقي، الذي عقد بأديس أبابا، في جويلية 2004م، عملاً بالمادة 21 من الاتفاقية، والغرض من البروتوكول تعزيز تنفيذ هذه الاتفاقية، وإعمالاً للمادة 03 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، وكذلك تنفيذ منطق الملائمة بين الجهود القارية والمجهودات الدولية ذات الصلة بالظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التوقيع على البروتوكول من طرف 41 دولة من الدول الأعضاء، في حين صادقت عليه 10 دول، ومطلوب تصديق 15 دولة إضافية كي يدخل حيز التنفيذ، وأكدت المادة 04 من البروتوكول الناصّة على أن يكون المجلس مسؤولاً عن تنسيق الجهود القارية في مجال مكافحة الإرهاب، تحقيقاً لهذه الغاية، حيث وضع مجلس الأمن والسلم الإفريقي إجراءات تنفيذية لجمع المعلومات ونشرها، وإنشاء آليات لتبادل المعلومات بين الدول الأطراف عن أنماط واتجاهات الأعمال الإرهابية، وأنشطة الجماعات الإرهابية وعن العمليات الفعالة والناجحة في مكافحة الإرهاب، وحدد البروتوكول الدور التي يمكن أن تقوم به المفوضية، من خلال توفير المساعدة التقنية بشأن المسائل القانونية، ومتابعة الدول الأعضاء، والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس، وغيرها من أجهزة الإتحاد الإفريقي بشأن المسائل ذات الصلة بالإرهاب، وتقديم المشورة والتوصيات للدول الأعضاء، ومواصلة الاتصالات مع المنظمات والهيئات التي تتعامل مع مسائل الإرهاب والجريمة المنظمة^(xii) .

ب- القانون النموذجي لمكافحة الإرهاب في إفريقيا :

وجاء هذا القانون كخلاصة للمجهودات التشريعية التي عكف الاتحاد الإفريقي بمختلف أجهزته القطاعية على تحضيرها، قصد أقلمة التشريعات الوطنية للدول الإفريقية، وبما يتلاءم والظروف الحالية المتعلقة بتفاهم التهديدات اللاتماثلية، كالإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا عموما .

وبرعاية الاتحاد الإفريقي، و تحت إشراف المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بالجزائر، وبحضور المنظمات الاقتصادية دون الإقليمية في ندوة عقدت يومي 15 و 16 ديسمبر 2010م، قام مجموعة من الخبراء الأفارقة بمراجعة لمشروع القانون النموذجي الإفريقي لمكافحة الإرهاب والذي يعد تكملة للاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ، وجاء هذا القانون النموذجي ضمن إطار مخطط العمل للاتحاد الإفريقي، الذي وضع في قمة الجزائر سبتمبر 2002، وتكملة لجهود التعاون البيئي الإفريقي مع الاعتماد على الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة واستئصال الظاهرة الإرهابية.

2- الأدوات المؤسسية :

ويتعلق بخلق إطار مؤسسي كفيل بمتابعة ورصد الظواهر الأمنية والإشراف على مخططات العمل وتنفيذ السياسة الإفريقية، لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، ويتمثل ذلك في :

أ - مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي :

لقد تأسس هذا المجلس في جويلية 2002م، في اجتماع لرؤساء وحكومات الإتحاد الإفريقي، في قمة دوربان بجنوب إفريقيا، وأصبح عمليا في مارس 2004م، ومقره أديس أبابا بإثيوبيا، ونتيجة للانتشار المكثف للنزاعات في الدول الإفريقية والاعتماد على جهود حفظ السلام الأممية والدولية، (سواء في الوساطة نظرا لعجز لجنة الوساطة والمصالحة والتحكيم الإفريقية التي أنشئت في إطار منظمة الوحدة الإفريقية عام 1964م)، لوضع حد للنزاعات وبناء على هذا بادر الاتحاد الإفريقي بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، كإطار يغطي جهود إحلال السلام والتعاون في القارة الإفريقية ويمنح الأساس القانوني لبناء قوة إقليمية جاهزة لحفظ السلام، وبالتالي أفرقة الجهود المؤسسية السياسية والعملياتية العسكرية .

وعليه، قام مجلس السلم والأمن بإدارة الحوار الدائم للوقاية وتسيير وتسوية النزاعات، والعمل على محورية المجلس في إدارة نظام الأمن الجماعي والإنذار السريع، بهدف التمكين والرد الفعال في مواجهة النزاعات، عن طريق بناء قوة افريقية جاهزة، يواكبها دعم مالي خاص وتطوعي لتجهيز هذه القوة، مع ربطها من الجانب السياسي بمجلس العقلاء كإطار تفاوضي سلمي، والذي يشرف عليه مجموعة من الشخصيات السياسية الإفريقية البارزة، و خلال سنوات نشاط المجلس منذ 2004، تم عقد أكثر من 240 اجتماعا وندوة، تتعلق بمعالجة الأزمات الإفريقية سواء تعلقت بالوضع الداخلي للدول، أو الأزمات ما بين الدول الإفريقية^(xiii) .

ب . المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب :

يعتبر المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) سنة 2004م (مقره في الجزائر العاصمة)، جهازا من الأجهزة التابعة للاتحاد الإفريقي، وله 42 فرعا وطنيا، و 07 فروع جهوية، ويقوم بتبادل المعلومات وتقديم المساعدات في مجال التكوين الخاص بمكافحة الإرهاب، بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ويُجري أبحاثا معمقة لمساعدة الأفارقة على الفهم الجيد لأسباب وخصائص الإرهاب في إفريقيا^(xiv)، وتؤكد معظم الدول الإفريقية على ضرورة التنسيق - فيما بينها - في مجال مكافحة الإرهاب، وفي نفس الوقت، تعلن رفضها القاطع لفكرة إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية خاصة بقيادة الجيش الأمريكي في القارة الإفريقية (AFRICOM)، لمساعدة الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ولكنها ترحب بالدعم المادي واللوجستي في مجال مكافحة الإرهاب^(xv).

ج . منظمة الشرطة الإفريقية " أفريبول " :

ولد مشروع " الأفريبول " بعد عدة إجتماعات لإعداد ودراسة مشروع القانون الأساسي والهيكل التنظيمي، وكذا دراسة مخططات العمل وخيارات التمويل، انطلاقا من خصائص الدول الإفريقية، حيث شكلت تلك الاجتماعات خطوة مهمة لتفعيل آلية الأفريبول، ووضع مبادئ وأهداف مشتركة بين الدول الإفريقية .

وانطلقت فكرة الإنشاء خلال أشغال الدورة الـ 22 للندوة الإقليمية الإفريقية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول)، والتي تمت في العاشر من سبتمبر سنة 2013، وخلال هذا المؤتمر قامت 41 دولة باعتماد التوصية رقم 7 بالإجماع، والمتعلقة بدراسة إنشاء منظمة الأفريبول، وهي المبادرة التي تم تأييدها ودعمها على هامش الدورة 82 للجمعية العامة للأنتربول، المنعقدة في الفترة ما بين 21 إلى 24 أكتوبر من سنة 2013 بكولومبيا، أين جدد جهاز الشرطة الجزائرية رغبتها في العمل على تجسيد مشروع الأفريبول، كما عقد لقاء في الجزائر بين قادة الشرطة الأفارقة لتعميق التشاور، وفحص ودراسة السبل والوسائل لتحقيق ذلك، وتبنت مختلف منظمات الشرطة الإقليمية وبدعم اللجنة الفنية الخاصة في الدفاع، والتابعة للاتحاد الإفريقي خلال الدورة السابعة المنعقدة في أديس أبابا بتاريخ 14 جانفي من سنة 2014 الاقتراح الذي قدمته الجزائر.

وفي خطوة ثالثة، اعتمدت الدول المشاركة في المؤتمر الإفريقي للمدراء والمفتشين العاملين للشرطة حول الأفريبول في يومي 10 و 11 فيفري من سنة 2014، وثيقة التصورات وإعلان الجزائر حول إنشاء الأفريبول، ولتنبثق اللجنة الخاصة تحت اسم (Ad-Hoc) (*)، والتي ترأسها اللواء عبد الغاني هامل مناصفة مع الجنرال كال كاليرا المفتش العام للشرطة الأوغندية . وتم اعتماد الإعلان عن الأفريبول من قبل رؤساء الدول والحكومات الإفريقية خلال القمة الـ 23 للاتحاد الإفريقي، التي انعقدت في ملابوغينيا الإستوائية خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 27 جوان من سنة 2014 .

حظيت فكرة الأفريبول باهتمام مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي في الاجتماع المغلق المتعلق بالوقاية ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا الذي انعقد في نيروبي بكينيا في الثاني من سبتمبر سنة 2014، تقرر تنصيب اللجنة الخاصة تحت رعاية لجنة السلم والأمن التابعة للإتحاد الإفريقي في الثاني من شهر جويلية من سنة 2014 بمقر الإتحاد الإفريقي في أديسا بابا بأثيوبيا أين قام ممثلو أعضاء اللجان الإقليمية الإفريقية بفحص الجوانب المتعلقة بالموارد المالية اللازمة لتجسيد المشروع المذكور وتسريع وتيرة تنفيذه .

كما قامت اللجنة الخاصة بفحص مشروع النظام الأساسي للأفريبول وبرنامج العمل خلال اجتماعها الثاني المنعقد في الثاني من أكتوبر من سنة 2014 في كامبالا بأوغندا، والذي كان متبوعا باجتماعيين، انعقد الأول في مارس 2015 بالجزائر العاصمة والثاني من جوان 2015 بأديس أبابا، الأخير كان مرحلة مهمة في وضع اللمسات الأخيرة وانتهى باتفاق مشترك على تأسيس المبادئ الأولية للأفريبول، المرتكزة على التخطيط الإستراتيجي والتنسيق والتعاون التقني، وأيضا تعزيز وبناء القدرات الشرطة الإفريقية، فضلا على مجالات تعبئة الموارد البشرية .

ويحمل الأفريبول تصميمًا ثلاثي الأبعاد، يشمل اتخاذ القرار ويمثله المدراء والمفتشون العاملون للشرطة عن طريق التشاور المنظم مع اللجنة الفنية المتخصصة في الدفاع، السلامة والأمن التابعة للإتحاد الإفريقي، أما البعد الثاني فيتلخص في الطابع التنفيذي وتمثله التنظيمات دون الإقليمية للتعاون الشرطي الإفريقي وإدارة السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي والذي يعمل بموجب تفويض لمدة معينة، فضلا على أنه بعد كيان يمثّل في جهاز دائم لأمانة المنظمة الإفريقية للتعاون "الشرطي"، وهو المسؤول عن إدارة الوسائل المنظمة من خلال المكاتب المركزية الوطنية والتنسيق مع الشرطة الوطنية والدولية، مع وضع مشروع خطة عمل سنوية وتنفيذ القرارات المتخذة من طرف جهاز القرار والكيان التنفيذي^(xvi)، وذلك للسمو به إلى مستوى الأهداف التي تصبو السياسات الإفريقية إلى تحقيقها، لكي تتمكن، عبر مجهوداتها المشتركة إلى تحقيق التنمية المنشودة والتي تعد الأساس لتحقيق الأمن والسلم لشعوب القارة .

الخاتمة :

لقد تبين من خلال محاولة إيجاد مقاربة شاملة إفريقية لمكافحة الإرهاب، أن أكبر التحديات التي تواجه القادة الأفارقة، هي انعكاسات الإرهاب على المستوى القاري ، وذلك من خلال زيادة حدة التنافس الدولي على موارد القارة، بما في ذلك تنامي وتصاعد التطلعات الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا ، حيث يصبح الإرهاب ذريعة لتدخل خارجي له انعكاساته السلبية على سيادة الدول الإفريقية .

وقد كانت النتائج الخطيرة للظاهرة الإرهابية على استقرار بلدان القارة و أمنها مبعثا على البحث عن السياسات والإستراتيجيات الملائمة لمكافحة هذه الظاهرة ، وقد استدعت الحاجة إلى تبني مقاربة شاملة تستجيب لمتطلبات مكافحته .

ورأى القادة الأفارقة أن الحالة الإفريقية تحتاج إلى التشخيص لمشاكلها من قبل أبنائها، ومن ثم القيام بهندسة أمنية مناسبة لمواجهة الظاهرة المدمرة، وأن إفريقيا بحاجة إلى تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية، وإستراتيجية أمنية وعسكرية تتضافر فيما بينها لتحقيق نتائج مثمرة و فعالة، بهدف توقيف زحف الظاهرة وتجفيف منابعها، ومن ثم تضع حدا للمراهنين عليها.

الهوامش:

- (*) فالداروينية الاقتصادية لا تعترف بالأخلاق ولا بحقوق المجتمعات الأخرى في العيش والأمن والاستقرار.
- (*) لقد مارست فرنسا الإرهاب ضد الجزائريين، واعتبرت الأعمال القمعية التي مارستها على الجزائريين بأنها أعمال لمواجهة الإرهاب و حماية الحرية و ما تمارسه الإدارة الصهيونية تجاه الفلسطينيين هو إرهاب دولة ضد شعب، على الرغم من أن الإدارة الصهيونية تتجج بمقاومة الإرهاب، و ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في العراق هو إرهاب دولة ضد الشعب العراقي، و مع ذلك ، فإن الولايات المتحدة ترفض إدراج سلوكها العدواني نحو العراق بالإرهاب، بل أكثر من ذلك تصنف المقاومة العراقية ضد الاحتلال الغربي بالإرهاب.
- (i) TERRELE ARNOLD: The violence Formule why people lend Sympathy and to terrorism, LEXINGTON BOOKS, LANHAM, MARYLADN. 1988.p38.
- (*) ولقد تطرق البرفيسور "ريتشارد باكستر" RICHARD BAXTER الى غموض المصطلح بقوله: لدينا سبب يدعونا لإبداء الأسف لأن مفهوما قانونيا للإرهاب يفرض علينا في وقت من الأوقات، فالمصطلح تعوزه الدقة كما أنه غامض و الأهم من ذلك كله أنه لا يخدم غرضا قانونيا فاعلا
- RICHARD BAXTER: Skeptical Look at the concept of terrorism, AKRON LAW Review, volume 7.1983.p89.
- (ii) Charles Gordema and Anneli Botha, *African commitments To Combating Organised crime and Terrorism* (African Human Security Initiative, 2004).p55.
- (iii) MASSAR (DIALLO): DÉFIS Sécuritaires et Hybridation des menaces dans la zone Sahélo-Saharienne, Paris institut d'études Politiques et stratégiques, , p10.
- (iv) كاظم هاشم نعمة، افريقيا بعد 11 سبتمبر استراتيجيات الانخراط والتعاون، طرابلس الجماهيرية العظمى: اكاديمية الدراسات العليا: 2005. ص.13.
- (v) محمود ابراهيم: الحرب الاهلية في افريقيا، القاهرة دارالحكمة، 2004م.
- (vi) MEDKDOUR (MEHDI): Al-Qaida au Maghreb islamique, BRUXELLES: Fiche documentaire, GRIP.2011.p8.
- (vii) بسام البدارين: القاعدة وضعت عمل حتى 2020 ، جريدة القدس العربي، العدد 4911 ، 2005.
- (viii) حسين المحمدي بوادي: العالم بين الارهاب والديمقراطية ، الاسكندرية مصدر دار الفكر الجامعي ، 2007.
- (ix) تقرير الاتحاد تقرير الإتحاد الإفريقي لسنة 2014 PSC/AHG/2.(CDLV)
- (x) تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في منع ومكافحة الارهاب الاجتماع 249 لمجلس الامن والسلم 22 نوفمبر 2010 اديس ابابا.
- (xi) مساعيد.ض: وضع خطة إفريقية جديدة لمكافحة الإرهاب، الجزائر، مجلة الجيش، عدد.570، جانفي 2011
- (xii) Nora Chergui: L'AFRIQUE RESOLUE A COMBATTRE LE TERRORISME,...: Politis, n°01, septembre 2011.p22-23.
- (xiii) Mouloud Ghacha: quatre questions à Remtane Lamamra, algeire ELDJEICH, n° 570, janvier 2011, pp. 42-45 .
- (xiv) الياس بوكراع: الجزائر مؤهلة لتحسين منطقة الساحل أمنيا، الجزائر: ندوة، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية اكتوبر 2010م.
- (xv) www.caert.org.dz/
- (*) والتي ترأسها اللواء عبد الغاني هامل مناصفة مع الجنرال كال كاليرا المفتش العام للشرطة الأوغندية .
- (xvi) ص . بليدي : دول القارة السمراء تعول على "الأفريبول" في مكافحة الإرهاب الجزائر: جريدة السلام، 2015/12/14، على الموقع:

<http://essalamonline.com/ara/ropotage/50708.html#ixzz44TLcU5lm>